النظام القانوني لجواز السفر الإلكتروني في العراق

م.م. مصطفى نجم عبد الشمري م.م. رشا نعيم حافظ احمد علي عبدالله
مشاور قانوني أقدم مشاور قانوني ماجستير قانون عام

الملخص:

يعتبر جواز السفر الإلكتروني أو ما يسمى بجواز السفر البيومتري أو الرقمي، بمثابة الجيل الثاني من جوازات السفر، لجأت إليه وزارة الداخلية العراقية في إطار سعيها لمواكبة التطور التكنولوجي، ومغادرة الجواز الورقي، وهو يعتبر مستند الكتروني رسمي مهم، ووسيلة لتنقل المسافرين العراقيين بين مختلف أنحاء العالم، لكونه المستمسك الرسمي الذي يثبت شخصيتهم، فضلاً عن إنه يحتوي على تقنيات إلكترونية حديثة تجعله أكثر أماناً، ويصعب تزويره، وتتولى إصداره مديرية شؤون الجوازات باعتبارها إحدى مديريات وزارة الداخلية العراقية، بعد توفر شروط معينة في مَّن يريد الحصول عليه، فضلاً عن اتباع بعض الإجراءات، وتقديم الوثائق الثبوتية اللازمة، وفي مقدمتها البطاقة الوطنية والذي لا يصدر بدونها، وما يميزه عن جواز السفر الورقي بأنواعه الأربعة " العادي، الدبلوماسي، الخاص، جواز سفر الخدمة" هو وجود شريحة الكترونية تشبه الكاميرا ذهبية اللون توجد في اسفل الغلاف الخارجي في اي نوع من أنواع جوازات السفر السابق ذكرها، وهذه الشريحة تحتوي على جميع المعلومات الشخصية لحامل الجواز، وبمجرد وضعها على البوابات الإلكترونية الموجودة في المطارات سيتمكن حامل الجواز من المرور بشكل أسرع واسهل .

يواجه نظام جواز السفر الإلكتروني في العراق العديد من التحديات، أبرزها ارتفاع تكاليف رسوم جواز السفر، وظهور نوع جديد من جرائم المعلومات التي تشكل خطراً على معلومات المسافرين الشخصية، فضلا عن عدم مواكبة التشريعات العراقية الخاصة بجواز السفر متمثلتا بقانون جوازات السفر العراقي رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ ونظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١ ،للتطور الحاصل في هذا المجال، وانما بقيت على حالها دون تعديل قانوني أو إضافة تعليمات لها، ما يجعلها قاصرة أو غير كافية على مواجهة التحديات والمشكلات القانونية التي تطرأ على هذا النظام .

الكلمات المفتاحية: (جواز السفر الإلكتروني، الشريحة الإلكترونية، البطاقة الوطنية، الأتمتة الإلكترونية، الأمن المعلوماتي).

The legal system for electronic passport in Iraq

Mustafa Najm Abdel Shammari Rasha Naeem Hafdh Ahmed Ali Abdullah
public law Senior legal advisor legal adviser Master's degree in

Abstract :

The electronic passport, or what is called the biometric or digital passport, is considered the second generation of passports. The Iraqi Ministry of Interior resorted to it as part of its effort to keep pace with technological development and to leave the paper passport. It is considered an important official electronic document and a means of movement for Iraqi travelers between different parts of the world. Because it is the official document that proves their identity, in addition to containing modern electronic technologies that make it safer and more difficult to forge, it is issued by the Directorate of Passport Affairs, as one of the directorates of the Iraqi Ministry of Interior, after certain conditions are met for those who want to obtain it, in addition to following some procedures. Providing the necessary supporting documents, most notably the national card, without which it cannot be issued. What distinguishes it from the four types of paper passport (regular, diplomatic, special, service passport) is the presence of an electronic chip resembling a gold-colored camera located at the bottom of the outer cover in any type of passport. The types of passports mentioned above. This chip contains all the personal information of the passport holder, and once it is placed on the electronic gates at airports, the passport holder will be able to pass through faster and easier.

The electronic passport system in Iraq faces many challenges, most notably the high costs of passport fees, the emergence of a new type of information crime that poses a threat to travelers' personal information, as well as the failure to keep pace with Iraqi passport legislation, represented by Iraqi Passport Law No. (32). of 2015 and Passport

System No. (2) of 2011, due to the development taking place in this field, but it remained as it was without any legal amendment or addition of instructions to it, which makes it limited or insufficient to confront the legal challenges and problems that arise in this system.

Keywords: (electronic passport, electronic chip, national card, electronic automation, information security).

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

لقد كانت التكنولوجيا دائماً محركاً وعامل تمكين للتغييرات، وفي الآونة الأخيرة، زاد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لما تتميز به من عنصري السرعة والدقة في تجميع المعلومات، ونتيجة لهذا التقدم العلمي اتجه المجتمع الدولي، ومن خلال منظمة الطيران المدني الدولية "الايكاو" باعتبارها إحدى منظمات الأمم المتحدة إلى استغلال هذا التقدم العلمي، من خلال تحويل جوازات السفر من القراءة اليدوية إلى القراءة الالكترونية، ليتم بذلك اعتماد جواز السفر الإلكتروني، والذي سيكون بمثابة الجيل الثاني من جوازات سفر المواطنين، ووسيلتهم للتنقل بين الدول، ويوفر حماية اكثر لهم، بما يتميز به من تقنيات حديثة، إذ يحتوي على شريحة الكترونية، يكون بداخلها جميع معلومات حامل الجواز وتفاصيل سفره، وقد وضعت منظمة الطيران المدني العالمية دليلاً للمفاتيح العامة الخاصة بهذا النوع من الجوازات.

وفي أطار مساعي وزارة الداخلية العراقية لمواكبة مسيرة التطوير والتحديث، ورفع مستوى كفاءة جواز السفر العراقي دولياً، باعتباره أحد المستندات الرسمية المهمة التي تثبت شخصية حامله، ولغرض تبسيط إجراءات المسافرين العراقيين داخل العراق وخارجه بسهولة وأمان، اتجهت الوزارة في شهر

كانون الاول من سنة ٢٠٢٣ إلى البدء بإصدار جواز السفر الإلكتروني، بشكل يتوافق مع تعليمات منظمة الطيران المدني الدولية "الايكاو"، من حيث الخصائص والمواصفات المتطورة، وبذلك تكون قد غادرت جواز السفر الورقي بجميع انواعه، واكملت مشروعها المتعلق بالتوأمة الإلكترونية من خلال ربط جواز السفر الإلكتروني بالبطاقة الوطنية.

يصدر جواز السفر الإلكتروني في العراق عن طريق مديرية شؤون الجوازات، ويتطلب صدوره تحقق شروط معينة، واتباع بعض الإجراءات، وتقديم الوثائق اللازمة لذلك وفق قانون جوازات السفر العراقي رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، ونظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة٢٠١١، مع التزام حامله بجميع إجراءات وقوانين السفر الدولية.

وعلى الرغم من الخصاص أو الفوائد التي يقدمها جواز السفر الإلكتروني، إلا أنه في الوقت ذاته هناك تحديات تواجه تطبيق هذا النوع من الجوازات، فضلاً عن إساءة استخدام هذه التقنية واستغلالها من قبل البعض بشكل غير مشروع، وهذا الأمر من شأنه أن يشكل ضرراً بمصالح الأفراد من خلال التعرض لمعلوماتهم الشخصية، كما إنه يشكل تهديداً خطيراً على أمن واستقرار المجتمع، وما يستتبعه ذلك من ظهور نمط جديد من الجرائم، يسمى بجرائم تقنية المعلومات، لذلك فأن الأمر يحتاج إلى تطور قانوني بجانب التطور التكنولوجي لمواجهة مثل هذه الجرائم، ومن خلال كل ما تقدم ارتأينا أن نخوض في موضوع النظام القانوني الذي يحكم هذا النوع الحديث من الجوازات في العراق.

ثانياً: أهمية البحث

يحظى البحث بأهمية كبيرة، فبعد التطور التكنولوجي الذي حصل في مرفق جوازات السفر في العراق، والتحول من النظام اليدوي في إصدار جوازات السفر إلى النظام الألي المؤمن، وما يستتبعه ذلك من دور كبير لهذا المحرر الإلكتروني الرسمي في إثبات شخصية حامله، فضلاً عن مكانته الخاصة للمسافرين العراقيين، كونه الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من التنقل بين مختلف الدول،

إضافة إلى التسهيلات التي يقدمها لهم من خلال تبسيط إجراءات سفرهم، وما يحدده لهم من مراكز قانونية أمام المجتمع الدولي، لذا نريد في هذا البحث أن نبين النظام القانوني الذي يحكم هذا الجواز في العراق.

ثالثاً: إشكالية البحث

لاشك بأن الخوض في أي موضوع لا يخلو من المشاكل، وتتمحور إشكالية بحثنا، حول بيان موقف المشرع العراقي من التغيرات التي طرأت على نظام جواز السفر، بعد انتقاله من النظام العادي إلى النظام الالكتروني، الذي يحتوي على تقنيات إلكترونية حديثة، وما نتج عن هذا الانتقال من تحديات، وتطورات تقنية وفنية، فكان لابد من تسليط الضوء على النظام القانوني الذي يحكمها، لذلك تثير إشكالية البحث التساؤلات الآتية :-

١- هل إن النصوص القانونية الخاصة بجواز السفر في العراق متلائمة مع التطور التكنولوجي الذي حصل لجواز السفر في الوقت الحالي ؟

٢- ما هو تعريف جواز السفر الإلكتروني؟ وما هي علاقته بالبطاقة الوطنية ؟

٣- ما هي التحديات التي تواجه نظام جواز السفر الإلكتروني ؟

رابعاً: منهجية البحث

سنتبع في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل النصوص القانونية الواردة في قانون جوازات السفر العراقي رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، ونظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة٢٠١١، ومدى مواكبتها للتطور الحاصل في نظام جواز السفر العراقي، بعد تحوله من النظام الورقي إلى النظام الالكتروني.

خامساً: خطة البحث

سيتطلب البحث أن نقسمه إلى مبحثين، حيث سنبين في المبحث الأول منه، مفهوم جواز السفر الإلكتروني، والذي سنقسمه إلى مطلبين، في الاول سنتناول تعريف جواز السفر الإلكتروني وخصائصه، أما الثاني سنبين فيه أنواع جواز السفر الإلكتروني وعلاقته بالبطاقة الوطنية، وفي المبحث الثاني سنتناول الأحكام القانونية لجواز السفر الإلكتروني، والذي سيكون على مطلبين، نخصص المطلب الاول منه للأحكام القانونية الخاصة بإصدار جواز السفر الإلكتروني، أما المطلب الثاني فنخصصه للأحكام القانونية الخاصة بنظام جواز السفر الإلكتروني، متوصلين إلى خاتمة تتضمن عدداً من الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول

مفهوم جواز السفر الإلكتروني

يحتاج أي شخص سواء أكان مواطناً عراقيا أو أجنبيا أثناء تنقله بين مختلف دول العالم، إلى المستندات التي تسمح له بهذا التنقل، ومن أهم هذه المستندات هو جواز السفر باعتباره المستند الرسمي، الذي يحمل المواصفات القانونية الخاصة بذلك، ويعتبر جواز السفر الإلكتروني النموذج المتطور لجوازات السفر في العالم، وهو يعتبر إضافة أخرى للمستندات الرسمية العراقية بعد البطاقة الوطنية، ويلتزم بمعايير الأمن العالية لمنظمة الطيران المدني العالمية "الإيكاو"، وقد تم البدء بإصداره في شهر مارس لسنة ٢٠٢٣، ويوفر ميزات تقنية متطورة توفر الراحة والسهولة للمسافر، وبناءً على ما سبق سنتناول في هذا المبحث، تعريف جواز السفر الإلكتروني وذلك في المطلب الاول، ثم نبين أنواعه، وعلاقته بالبطاقة الوطنية وذلك في المطلب الثاني وكالآتي:-

المطلب الاول

تعريف جواز السفر الإلكتروني وخصائصه

جواز السفر الإلكتروني العراقي هو نوع جديد من جوازات السفر العراقية الحديثة التي توفر الكثير من الفوائد للمسافرين، ويتم إصداره بشكل الكتروني، ويمكن الوصول إليه من خلال الإنترنيت، ومن أهم خصائصه هي وجود تقنيات إلكترونية حديثة تجعله أكثر أماناً وصعوبة في التزوير، إذ يحتوي على شريحة الكترونية " رقاقة " يوجد بداخلها جميع المعلومات الشخصية لحامل الجواز الإلكتروني إلى جانب تفاصيل سفره، وقد تم إصدار هذا النوع من الجوازات، نتيجة للتهديدات المتزايدة والمتعلقة بسرقة هويات المسافرين الشخصية، إضافة إلى جرائم الارهاب وغيرها من التهديدات، وبناءً على ما سبق سنقسم هذا المطلب إلى فرعين سنتناول في الاول التعريف بجواز السفر الإلكتروني، أما الفرع الثاني فسنبين خصائص هذا الجواز وفقاً للآتي:-

الفرع الاول

التعريف بجواز السفر الإلكتروني

يعتبر جواز السفر الإلكتروني العراقي وثيقة السفر الضرورية التي تتيح لمواطني جمهورية العراق التنقل بين الدول، وهي وثيقة مؤمنة ومقروءة آلياً بما تحتوي عليه من تقنيات إلكترونية، كما إنه يعتبر مستند أو وثيقة التعريف الرسمية التي تثبت هوية المسافر، وتشهد على صحة وجوده، وإنه مسموح له بالدخول إلى الدول المطلوب الذهاب اليها، ومن خلال ما تقدم سنبين معنى هذا الجواز، وماهي محتوياته وأهميته بالنسبة للمواطن العراقي؟ من خلال الآتي:-

أولاً: معنى جواز السفر الإلكتروني: عرّف المشرع العراقي جواز السفر في المادة (١/ سابعا) من قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، والتي جاء فيها:(جواز السفر: المستند الذي تصدره الدولة للعراقي لغرض السفر الى خارج العراق أو العودة إليه). وبذلك يمكن القول إن جواز السفر العراقي يعتبر مستند رسمي تمنحه السلطات العراقية المختصة لمواطنيها الراغبين في مغادرة الأرض

العراقية، أو العودة إليها إثباتاً لجنسية، أو شخصية حامله أمام السلطات المختصة، ولا يجوز لحامل الجواز دخول أراضي أي دولة غير مدونة فيه[١]، أما جواز السفر الإلكتروني أو ما يسمى بجواز السفر البيومتري أو جواز السفر الرقمي، فلم يعرّفه المشرع العراقي، إلا أنه وردت عدت تعريفات لهذا الجواز منها إنه عبارة عن " جواز سفر مقروء آلياً " MRP " يحتوي على رقاقة إلكترونية بها دائرة متكاملة لا تلامسية مخزن عليها المعلومات الموجودة على صفحة بيانات الجواز المقروء آلياً، والقياسات البيومترية لصاحب الجواز، ووسيلة تأمين لحماية البيانات بواسطة تقنيات التشفير، مع الامتثال للمواصفات الواردة في الوثيقة Doc 9303-4 [٢]. أو هو عبارة عن جواز سفر رقمي يحتوي على معلومات حيوية، ويتم فيه استخدام تقنية البطاقة الذكية، ويشمل شريحة معالج دقيق وهوائي تكون إما في الغلاف الامامي أو الخلفي أو في وسط صفحة الجواز[٣]، وهناك من عرفه بأنه جواز سفر ورقي تقليدي، إلا أنه يحتوي على شريحة صغيرة مدمجة تضم بعض المعلومات البيومترية، والشخصية الخاصة بالفرد إضافة إلى

صورته، وفي تعريف آخر ذهب إلى أنه عبارة عن وثيقة رسمية مؤمنة ومكونة من عدة صفحات من متعدد الكربونات يتوفر على شريحة بيانات مدمجة بداخله[١].

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف جواز السفر الإلكتروني البيومتري بأنه " مستند رسمي الكتروني ورقي، يحتوي على شريحة إلكترونية تضم بعض المعلومات التي تثبت شخصية حامله، تمنحه الدولة العراقية لمستحقيه، لغرض مغادرة الأراضي العراقية أو العودة إليها " .

ثانياً: محتويات جواز السفر الإلكتروني: يتألف جواز السفر الإلكتروني من "٤٨" صفحة للتأشيرات، تحمل معالم تاريخية عن حضارة وادي الرافدين، وتحمل الصفة الاولى منه البيانات الشخصية للمسافر[٢]، فضلاً عن ذلك يحتوي جواز السفر الإلكتروني على شريحة الكترونية دقيقة " RFID "، يتم فيها تخزين كافة البيانات الإلكترونية لحامل الجواز" القياسات الحيوية"، والمتمثلة بتقنية التعرف

على الوجه، وكذلك التعرف على بصمات الاصابع، فضلاً عن التعرف على قزحية العين، وذلك بالنظر لأهميتها التكنولوجية، ويتم تخزين الصورة الرقمية فقط لكل سمة من سمات القياسات الحيوية داخل الشريحة، ومن بعدها يتم إجراء السمات الإلكترونية خارج شريحة جواز السفر من خلال أنظمة مراقبة الحدود الإلكترونية، لغرض تخزين كافة بيانات القياسات الحيوية على الشريحة التي لا تلامس، والتي تتضمن ما لا يقل عن "٣٢" كيلو بايت من ذاكرة تخزين"EEPROM "، وتعمل على واجهة وفقا للمعايير الدولية14443 ISO/I EC ، إذ تهدف هذه المعايير إلى قابلية التشغيل البيني بين مختلف الدول والمصنعين المختلفين لدفاتر جوازات السفر الإلكترونية[٣]، كما يحتوي جواز السفر الإلكتروني على بطاقة بلاستيكية " رقاقة ممغنطة "عالمية بحجم" SIM card "، وهي بدورها تحتوي على جميع المعلومات الشخصية لحامل الجواز كالاسم، والعنوان، وتاريخ الميلاد، والتوقيع الرقمي وغيرها، إضافة إلى صورة مطبوعة على البطاقة " الرقاقة "، وقد تم إنشاء هذه الصورة بطريقة النقش بالليزر، وبذلك فهي تكون غير قابلة للإزالة[٤].

ويتم طباعة المعلومات المهمة لجواز السفر الإلكتروني على صفحة بيانات جواز السفر، وبعدها يتم تكرارها على الأسطر المقروءة آلياً، ومن ثم تخزينها على الشريحة، فضلاً عن ذلك فإن البنية التحتية المفتاح العام "PKI" تستخدم للمصادقة البيانات المخزنة إلكترونيا في شريحة جواز السفر، الأمر الذي يجعلها مكلفة ويصعب تزويرها[١].

إضافة إلى ما سبق فإن جواز السفر الإلكتروني يحتوي على العديد من الأنظمة الإلكترونية المعمول بها لغرض حماية البيانات الموجودة في الجواز الالكتروني، وهي :-

١- التحكم الرئيسي في الوصول "BAC" : الغرض منه هو العمل على حماية قناة الإتصال ما بين شريحة جواز السفر وقارئ جواز السفر الإلكتروني .

٢- التوثيق النشط "AA" : يكون الغرض منه هو المساعدة في منع استنساخ جواز السفر الإلكتروني.

٣- التحكم الموسع في الوصول"EAC ": يعمل على تقديم حماية إضافية لبيانات بصمات الاصابع ومسح قزحية العين.

٤- المصادقة السلبية "PA" :الغرض منه هو الكشف عن تعديلات الرقاقة الإلكترونية .

٥- "RUID" : يعمل هذا النظام على منع التتبع من خلال إصدار "UID" جديد وعشوائي وذلك في كل مرة يتم فيها الوصول إلى الشريحة الالكترونية ويتم منح الاذن بالبيانات.

٦- مادة حظر التردد اللاسلكي " الشبكة المعدنية " : يتم تضمين هذه المادة في كتيب جوازات السفر لغرض منع القشط أو القراءة غير المصرح بها لجوازات السفر الإلكترونية، حيث يجب فتحها لكي يتم فحصها[٢].

وفيما يتعلق بالغلاف الخارجي لجواز السفر الإلكتروني العراقي فقد كُتب عليه " جمهورية العراق، جواز السفر" باللغات الثلاثة " العربية ، الانكليزية، الكردية"، ويظهر على الغلاف الخارجي كذلك شعار جمهورية

العراق، وفي أسفل منه يوجد رمز أو شعار كاميرا ذهبية اللون وصغيرة في الجزء السفلي من الجواز، وهذا الرمز أو الشعار كما موضح في الصورة أدناه، هو الرمز الدولي لجواز السفر الإلكتروني، وهو يعني أن جواز السفر يحتوي على دائرة أو شريحة متكاملة يتم فيها تخزين البيانات الخاصة بجواز السفر وبيانات حامله، وسيتم عرض هذا الشعار او الرمز على ممرات التفتيش الحدودية بجميع المطارات ومنافذ العبور المجهزة بقارئات البيانات الخاصة بجوازات السفر الإلكترونية[١] .

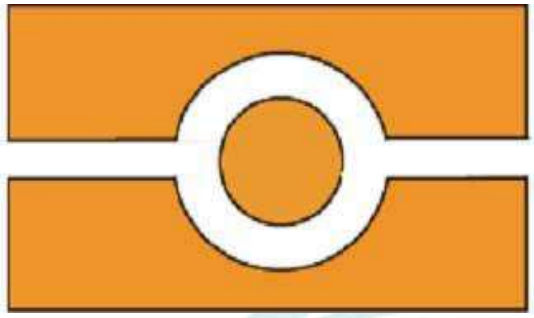

ويعتبر وجود هذا الرمز أو الشعار الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تمييز جواز السفر الإلكتروني عن العادي، إذ أن الجواز العادي لا يحتوي على مثل هذا الرمز أو الشعار. ونتيجة لتقدم التكنولوجيا في الجواز الإلكتروني فأنها تجعل من المكونات الموجودة بداخله صغيرة جدا، لدرجة أنه لا يمكن الشعور ابدا بوجود أي قطع أو كتل أو نتوءات فيه مطلقا[٢] .

ثالثاً: أهمية جواز السفر الإلكتروني: تعد حرية التنقل والسفر من الحقوق الدستورية المهمة التي كفلها المشرع الدستوري العراقي، إذ نصت المادة (٤٤/اولا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على:(للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق و خارجه)، وانطلاقاً من هذه الأهمية الدستورية نجد أن المشرع العادي العراقي قد أكد على أهمية جواز السفر، باعتباره المستند أو الوثيقة الرسمية المقررة لحرية المواطن العراقي في التنقل والسفر، إذ جاء في الأسباب الموجبة لإصدار قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ ، ما يأتي : (لغرض تمتع العراقي بحقوقه الدستورية في الحصول على جواز سفر من خلال تسهيل إجراءات منح الجوازات ولضمان حرية التنقل، وتماشيا مع المنهج الديمقراطي الجديد شرع هذا القانون).

واستكمالاً لهذه الأهمية لجواز السفر العراقي، حرصت الدولة العراقية على مواكبة التطورات التكنولوجية

الحاصلة في مجال جوازات السفر، واتجهت إلى إصدار تقنية جواز السفر الإلكتروني لغرض تبسيط إجراءات الحصول على جواز السفر للمواطن العراقي، وسهولة التنقل بحرية أكثر بين العديد من الدول، وتوفير حماية أكثر لجواز السفر العراقي، والذي سيحمل أكثر من ١٥ إلى ١٨ علامة أمنية ظاهرة ومخفية، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في أمن جوازات السفر الإلكترونية من الجانبين المادي والإلكتروني، فيكون من الممكن مطابقة صفحة البيانات في الجواز المادي الملموس مع البيانات المخزنة في الرقاقة الإلكترونية، فضلاً عن إمكانية تطبيق تقنيات التعرف على الوجه مع صورة الراكب عنده وصوله[١].

الفرع الثاني

خصائص جواز السفر الإلكتروني

بالنظر إلى أن جواز السفر العراقي الإلكتروني "البيومتري" يعتبر من التقنيات الحديثة في مجال جوازات السفر العالمية، فإنه يتمتع بالعديد من الخصائص التي تجعله اختياراً مميزاً للمسافرين العراقيين، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :-

أولاً: السرية والأمان : يتسم جواز السفر الإلكتروني بالسرية، وذلك لأنه يكون مكتوب أو مطبوع أو مستنسخ ولا يُعرف ما فيه من معلومات إلا المرسل أو الشخص المخول بإرسالها إضافة إلى المرسل إليه، فالمعلومات المدونة فيه ,التي يقدمها المواطن صاحب الشأن لا يطلع عليها غير الموظف المختص بتخزينها خلافا لجوازات السفر الورقية التي تفقد كثيرا من سريتها، وذلك لأن تداولها سيجري بين عدة أشخاص حتى تصل إلى الموظف المختص أو المرسل إليه [٢].

أما بخصوص الأمان، فمن غير الممكن لأي شخص أن ينتحل هوية شخص آخر، فعلى الرغم من القدرة على كشف الشريحة الموجودة في البطاقة من على بضعة أمتار، لكن من المستحيل التقاط

البيانات دون الحصول على جواز السفر الموجود عند الشخص صاحب الشأن، وذلك لأن نطاق المسح الأقصا يكون في نطاق ١٠ سنتمترات فقط [٣] .

ثانياً: الحد من حالات تزوير جوازات السفر أو سرقتها، وذلك لأن تزوير البيانات الإلكترونية الموجودة في جواز السفر البيومتري ستكون ذات كلفة اكثر وصعوبة اكبر مما قد يخطر بذهن اي شخص، فلا يمكن لطرف اخر تخزين البيانات الموجودة في الشريحة الالكترونية باي حال لأنها تستخدم تقنية تشفير البنية التحتية للمفاتيح العامة "PKI"، وبالتالي فلن يتم إصدار مفاتيح التشفير هذه لبيانات مزيفة، وسيتم اكتشافها فوراً [١] .

ثالثاً: من خصائص جوازات السفر الإلكترونية هي السماح لحامليها بالمرور عبر البوابات الإلكترونية من دون المرور عبر طوابير الجوازات، إذ تقوم هذه الأجهزة بإجراء مسح لبيانات الأشخاص من خلال استخدام تقنية بصمة الوجه لمطابقتها مع البيانات وهذا سيوفر أقصى درجات السرعة والتيسير للمواطنين، إضافة إلى أن هذه البوابات تحتوي على مميزات أمنية كثيرة، من اهمها اعتمادها على المعلومات التي تحتويها الشريحة الذكية "smart chip" لكل مسافر، والبوابة الالكترونية ستفتح في حالة صحة جميع المعلومات الموجودة في الشريحة ومطابقتها مع تلك الموجودة في الحاسبة المركزية والتي يصعب التلاعب بها أو تغييرها أو تزويرها، ولن تفتح البوابة الالكترونية في حالة اختلاف المعلومات أو وجود اشارة منع من السفر، أو وجود أي مؤشر أمني آخر، وبالتالي فإن هذه البوابة ستعمل كحارس أمني الكتروني، ومن ثم تمنع الدخول غير الشرعي للأشخاص إلى الدولة، كما إنها ستقضي على مشكلة تشابه الأسماء، وهذا سيسهم في تعزيز الأمن[٢] .

رابعاً: القيمة القانونية لجواز السفر الإلكتروني: لجواز السفر الإلكتروني قيمة قانونية كبيرة شأنه شأن أي محرر الكتروني، فهو يعد قرينة قانونية للتمسك أو الاحتجاج بها عند الحاجة، نظراً لما يحتوي

عليه من معلومات تثبت هوية أو شخصية حامله، وهذا الأمر يعرض من يغير ما فيه للمساءلة القانونية، كما إنه من جانب آخر يعتبر دليلاً من أدلة إثبات جنسية حامله[٣] .

خامساً:الحفظ والتخزين والإسترجاع : تواجه جوازات السفر الورقية صعوبات كبيرة في مساءلة حفظها وتخزينها لفترات طويلة، الأمر الذي يتعذر معه الرجوع إليها عند الحاجة إضافة إلى صعوبة إيجاد أماكن لحفظها وتخزينها في مؤسسات الدولة وهو ما يُعرف بالأرشيف، وهنا يكون للحاسوب الالي الدور الكبير في مساءلة الأرشفة الالكترونية والسجلات والوسائل الالكترونية التي يراد بها المعدات أو الاجهزة أو الادوات الضوئية أو الكهربائية أو المغناطيسية أو الكهرومغناطيسية أو أية وسيلة اخرى يتم استخدامها في إنشاء البيانات والمعلومات

ومعالجتها وتخزينها وحفظها[١]، أما بخصوص الإسترجاع فإن عملية البحث عن الجواز الإلكتروني لا يستغرق إلا دقائق معدودة من خلال استخدام نظام الحفظ الالكتروني، وبأعداد كبيرة خلافاً للطرق المستخدمة في حفظ جواز السفر الورقي، الأمر الذي يوفر معه الجهد والمال والوقت[٢].

سادساً: من أهم خصائص جواز السفر الإلكتروني هي تبسيط الإجراءات والسرعة في إنجاز معاملات المواطنين في الحصول على جواز السفر الإلكتروني، فتم إلغاء طلب المستمسكات الورقية "الاستنساخات"، وكذلك الصورة الشخصية ، إضافة إلى إلغاء طلب الاستمارة الورقية واعتماد ادخال البيانات إلكترونيا بشكل مباشر إلى النظام، وإتاحة تقديم الخدمات إلى المواطنين في أي وقت دون الالتزام بساعات العمل الرسمية، ووضع خارطة الطريق التي يسلكها متلقي الخدمة قبل الذهاب للإدارة من خلال معرفة الوثائق المطلوبة، والرسوم المقررة، والوقت المطلوب لإنجاز المعاملة، وهذا من شأنه أن يقضي على روتين الذهاب الى المعقبين لإجراء المعاملات والوقوف في الطوابير الانتظار، وكذلك القضاء على الرشوة، الأمر الذي سيسهم في الحد من الفساد، وكسب رضا متلقي الخدمة، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة بينهم وبين إدارات الدولة[٣] .

المطلب الثاني

أنواع جواز السفر الإلكتروني وعلاقته بالبطاقة الوطنية

تمنح الدولة العراقية لجميع مواطنيها الحق في الحصول على جواز السفر الذي يمكنهم من التنقل بين الدول، وهي من تحدد أنواع ومواصفات هذا الجواز حسب مستحقيه، ويلزم أن يكون لدى المتقدم للحصول على أي نوع من هذه الجوازات مستمسك البطاقة الوطنية الموحدة، وذلك لأن المعلومات الموجودة على هذه البطاقة سيتم استخدامها نفسها في جواز السفر الإلكتروني، ومن خلال ما تقدم سنبين أنواع جواز السفر الإلكتروني وذلك في الفرع الاول، ثم نبين علاقة جواز السفر الإلكتروني بالبطاقة الوطنية في الفرع الثاني، وكالآتي:-

الفرع الاول

أنواع جواز السفر الإلكتروني

لقد قسم المشرع العراقي جوازات السفر الإلكترونية التي يمكن للمواطنين الحصول عليها إلى أربعة أنواع " عادية، دبلوماسية ، خدمة ، خاصة"[١] ، بشكل يتوافق وتوصيات ومتطلبات المنظمة الدولية للطيران المدني " الإيكاو"، ولكل نوع من هذه الجوازات صلاحياته، وكذلك المواطنين الذين يسمح لهم بحمله لغرض التنقل بين الدول الأخرى، وسنبين هذه الأنواع من خلال الآتي:-

أولاً: جواز السفر الإلكتروني العادي: وهو عبارة عن مستند رسمي الكتروني ورقي، تصدره الجهة الإدارية المختصة لغرض إثبات هوية أو شخصية حامله، وعلى أثره يتم السماح لحامله بالسفر والتنقل عبر الحدود، وهذا النوع من الجوازات الإلكترونية يتم منحه لكل مواطن عراقي يرغب بالحصول عليه ودون استثناء، كما إنه يعتبر من الجوازات الأكثر شيوعاً وانتشاراً، وتتولى كل دولة تحديد شكله ومواصفاته وفقا لما يرتأى لها[٢]، وفي العراق فإن هذا النوع من الجوازات يشار إليه باللون الازرق الغامق، أما بالنسبة لمدة نفاذه فهي ثمانية سنوات من تاريخ إصداره بالنسبة لمن بلغ سن الخامسة

عشر فاكثر، أما الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشر فمدة نفاذ الجواز هي أربع سنوات من تاريخ إصداره[٣].

ثانياً: جواز السفر الإلكتروني الدبلوماسي: يمكن تعريفه بأنه مستند رسمي الكتروني ورقي، تمنحه الدولة لفئة خاصة من مواطنيها، بغرض تسهيل قيامهم بمجموعة من الأعمال المهمة التي تخدم مصالح الدولة التابعين لها[٤]، ويمكن القول إن جواز السفر الدبلوماسي يختلف عن العادي من خلال الآتي :-

١- إن جواز السفر الدبلوماسي لا يتم منحه لجميع المواطنين، وإنما لمجموعة من المواطنين يشغلون مناصب معينة في الدولة العراقية تتميز بأهميتها، وقد حددتهم المادة (١٧/اولا) من نظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١، أما جواز السفر العادي فيتم منحه لجميع مواطني الدولة.

٢- إن الغرض من منح جواز السفر الدبلوماسي هو تسهيل أداء الوظيفة الدبلوماسية وليس لخدمة حامله[١] .

٣- إن الجهة التي تتولى إصدار جواز السفر الدبلوماسي من حيث الأصل هي وزارة الداخلية، إضافة إلى أن وزارة الخارجية لها الحق في منح الجواز لحامل البريد السياسي، وكذلك لمن تقتضي طبيعة عمله أو المصلحة العامة ذلك، بخلاف جواز السفر العادي الذي تقتصر جهة منحه على وزارة الداخلية فقط [٢] .

٤- يتيح جواز السفر الدبلوماسي لحامله عدد من المزايا التي لا يمتلكها من يحمل جواز السفر العادي وهذه المزايا هي :

أ- الحصول على حصانة دبلوماسية، ويعني ذلك أنه يمنع اعتقال الأشخاص الحاصلين على هذا النوع من الجوازات من طرف الدولة الأخرى.

ب_ إعفاء حاملي الجوازات الدبلوماسية من الحصول على تأشيرة الدخول للدول الأخرى، فضلا

عن اعفائهم من قيود الحصول على ترخيص بالإقامة في الدولة التي يعملون بها، وكذلك يُعفى من يحمل جواز السفر الدبلوماسي من أية ضريبة على السفر أو المغادرة، إذ يمكن للدبلوماسي السفر من دولة إلى أخرى بسرعة، وبتكلفة قليلة.

ج- الحصول على مواعيد دبلوماسية، بمعنى الحق في عقد لقاءات مع رؤساء ووزراء الدول الأخرى كبار موظفيها الرسميين، كما ان صاحبه يمنح حرية تنقل أكبر بين الدول وداخلها.

د- الحصول على امتيازات مجانية من شركات الطيران، وشركات تأجير السيارات، والفنادق، وكذلك يكون له الأولوية في الحجوزات على الطيران والفنادق وغيرها، فضلاً عن الحصول على خدمة خاصة وحصرية، وخصومات في العديد من الخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجواز على الرغم مما يوفره من مزايا لحامليه، فإنه يفرض عليهم بعض القيود التي تتطلبها طبيعة عملهم، إذ يتعين عليهم الابتعاد عن ممارسة أي أنشطة أو أعمال تتعارض مع المكانة التي يشغلونها[٣] .

٥ -يتميز جواز السفر الإلكتروني الدبلوماسي بأنه يحمل اللون الاحمر القاني، أما بخصوص مدة نفاذه فهي ذاتها مدة نفاذ جواز السفر العادي، إذ أن النص جاء مطلقاً بخصوص تحديد المدة والمطلق يجري على إطلاقه

وهذا الحكم ينطبق على جميع انواع جوازات السفر [١].

ثالثاً: جواز سفر الخدمة الإلكتروني: يمكن تعريفه بأنه مستند أو وثيقة رسمية إلكترونية ورقية يتم منحها لطائفة من المواطنين الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة أو لموظفيها الاداريين أو التقنيين، لغرض إنجاز مهمة معينة في إحدى الدول الأجنبية، فضلاً عن قيام هذه الدول بمراعاة وضع حامله وتقديم التسهيلات له، ومثل هؤلاء لا يحق لهم حمل جوازات سفر دبلوماسية لعدم قيامهم بمهام دبلوماسية، ولم يصلوا إلى الدرجة التي يتم منحهم جواز السفر الإلكتروني الدبلوماسي[٢]، وقد حدد المشرع العراقي المواطنين المشمولين بهذا النوع من الجوازات على سبيل الحصر، إذ نصت المادة

(١٥/اولا) من نظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١ على: (منح الاشخاص التالي ذكرهم جواز سفر خدمة: ا – المديرون العامون .ب – القضاة والمدعون العامون من الصنفين الاول والثاني .ج – ضباط الجيش وقوى الامن الداخلي والمخابرات من رتبة (عقيد) فما فوق . د – موظفو السلكين الاداري والفني في وزارة الخارجية وموظفو الملحقيات الفنية وازواجهم واولادهم الذين يعيلونهم قانونا من المقيمين معهم .هـ – اصحاب الدرجات الخاصة المتقاعدون قبل صدور هذا النظام والمتقاعدون المنصوص عليهم في الفقرتين (ا) و (ب) من هذا البند والمتقاعدون من ضباط الجيش وقوى الامن الداخلي والمخابرات من رتبة (عميد) فما فوق)، وعلى الرغم من اختلاف مناصب ووظائف هذه الفئات المختلفة، ومكانتهم في المجتمع، فإن منحهم هذا الجواز يعد بمثابة تكريم لمكانتهم الخاصة في الدولة والمجتمع ، سواء كانت هذه المكانة سياسية أو إدارية أو قضائية[٣].

أما بالنسبة للجهة المختصة بإصدار هذا النوع من الجوازات فهي وزارة الداخلية من حيث الأصل، ويجوز لوزير الخارجية على سبيل الاستثناء منح هذا الجواز للمواطنين الذين تقتضي طبيعة عملهم ذلك أو لمقتضيات المصلحة العامة، وهذا النوع من الجوازات يحمل اللون الاحمر الغامق[٤].

رابعاً: جواز السفر الإلكتروني الخاص: وهو عبارة عن مستند الكتروني ورقي رسمي يتم منحه لمجموعة خاصة من المواطنين يتم تحديدهم من قبل المشرع، ويؤخذ في هذا التحديد المكانة الرسمية والاجتماعية واحيانا الصفة الدينية لحامله، والغرض منه هو ضمان إعفاء حامليه من متطلبات التأشيرة، وتوفير الحماية لهم أثناء التواجد

في الخارج[١]، وقد حدد المشرع العراقي المواطنين الذين يمنحون هذا النوع من الجوازات، إذ نصت المادة (١٦/ اولا) من نظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١ على (اولا: يمنح الاشخاص التالي ذكرهم وازواجهم واولادهم الذين يعيلونهم قانونا من المقيمين معهم جواز سفر خاص: ا – اصحاب الدرجات الخاصة ممن يشغلون وظائفهم اصالة ، مع احتفاظهم بها ، بعد احالتهم الى التقاعد. ب –

المتقاعدون ممن كان يشغل وظيفة بدرجة وزير بعد ٩/٤/٢٠٠٣)، وبالنسبة للجهة الإدارية المختصة بإصداره فهي وزارة الداخلية من حيث الاصل، ويجوز لوزير الخارجية منحه لمن تقتضي طبيعة عمله أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وهذا النوع من الجوازات يشار إليه باللون الاخضر الغامق[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن جوازات السفر الإلكترونية " الدبلوماسية ، الخاصة ، جواز سفر الخدمة" لا تمنح لأول مرة الا في العراق، فضلاً عن ذلك أوجب المشرع العراقي بسحب هذه الجوازات ممن فقد الصفة التي خولته الحق في حملها، ومنح الاختصاص بأبطالها لضباط جوازات السفر[٣] .

الفرع الثاني

علاقة جواز السفر الالكتروني بالبطاقة الوطنية

من أهم الخطوات الواجب اتباعها لغرض الحصول على جواز السفر الإلكتروني هي أن يقدم المواطن البيانات الشخصية العائدة له، ومن ضمن هذه البيانات هي البطاقة الوطنية، وهي الوثيقة المعتمدة قانوناً لتعريف الشخص الذي تعود إليه وتمنح للعراقي، يصدرها المدير العام أو من يخوله بموجب هذا القانون[٤]، كذلك تحتوي التفاصيل الشخصية لحاملها " الرقم الوطني، الاسم، اسم الاب، اسم الجد، اسم الام، الصورة الشخصية، اللقب، الجنس، فصيلة الدم، الرقم العائلي، رقم البطاقة التسلسلي، جهة وتاريخ الاصدار والنفاذ، تاريخ ومحل الولادة، أرقام مقروءة آليا متوافقة مع منظمة تعليمات الطيران المدني، خيط امان ثلاثي الابعاد"[٥]،

إذ بينت المادة الأولى من نظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١ على:(إن لكل عراقي الحصول على جواز السفر)، وبالتالي فإن العلاقة ما بين البطاقة الوطنية ومديرية شؤون الجوازات قد نشأت بقوة القانون، حيث أن ضابط الجوازات أو موظف الجوازات يستطيع التعرف على جنسية العراقي من خلال البطاقة الوطنية كون قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦، قد وحَّد نموذج شهادة الجنسية ونموذج البطاقة الشخصية في وثيقة واحدة، وهي البطاقة الوطنية الموحدة[١]، لذا فإن

لاكتساب الجنسية العراقية أثره في حصول مكتسب الجنسية على البطاقة الوطنية، وللأخيرة أثرها في حصول المواطن على جواز السفر الإلكتروني.

كما ستسهم البطاقة الوطنية في تقليل روتين إصدار جواز السفر إضافة إلى ترصين عمل منظومة الجوازات عن طريق ربط قاعدة بيانات مديرية شؤون الجوازات مع قاعدة بيانات البطاقة الوطنية، إذ أن الجواز الإلكتروني أصبح ضمن مشروع التوأمة والأتمتة الالكترونية، الذي عملت وزارة الداخلية عليه من خلال ربط البطاقة الوطنية الموحدة بمديرية شؤون الجوازات لتكون ضمن شبكة معلوماتية موحدة[٢]، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إضافة نقلة نوعية في تسيير إصدار الجواز الإلكتروني، واختزال العديد من المعوقات الموجودة سابقاً قبل التحول من النظام الورقي إلى النظام الالكتروني، والتي كانت سبباً في تعطيل بعض مصالح المواطنين وبالتالي أثرت سلباً على مصداقية علاقة الإدارة بالمواطن، كالمعالجة الكلاسيكية اليدوية للملفات الإدارية، وعدم الشفافية في التسيير وكثرة الوثائق المكونة للملفات وغيرها[٣]، فضلاً عن ذلك فأن مكاتب جوازات السفر الإلكترونية تعتمد على صور القيد الإلكترونية المرسلة من مديرية شؤون البطاقة الوطنية في إصدار جواز السفر الإلكتروني، وصورة القيد هي" وثيقة إلكترونية تصدرها مديرية الاحوال المدنية والجوازات والإقامة من خلال دوائر البطاقة الوطنية التابعة لها، تتضمن المعلومات الحياتية المدونة في النظام الالكتروني للبطاقة الوطنية، تعتمد على أصل المعلومات المثبتة في السجل المدني الخاص بالمواطن، وتتضمن الصورة الشخصية ، الرقم الوطني، الرقم العائلي، الاسم، اللقب، وغيرها من المعلومات الشخصية، كما أن صورة القيد تحمل حقل يسمى حقل التأشيرات يتم فيه شرح كافة التأشيرات الخاصة بقيد المواطن، وعدد صادر، واسم الموظف الذي قام بتنظيمها ، واسم مدير الدائرة"، وإن دوائر البطاقة الوطنية المختصة تقوم بتزويد صور القيد للمؤسسات الرسمية، ومنها مكاتب إصدار الجوازات الإلكترونية بناءً على كتاب رسمي أو طلب شخصي من قبل المواطن صاحب العلاقة أو وكيله القانوني، وتعتبر

صورة القيد وثيقة معتمدة لدى الجهات الحكومية في إثبات شخصية حاملها، وتكون قوتها القانونية بمثابة البطاقة الوطنية(١).

وقد تولدت عن توأمة العمل ما بين مديرية شؤون الجوازات ومديرية شؤون البطاقة الوطنية العديد من الأهداف، ومنها :-

أولاً: توفير الحماية القانونية للمحررات الإلكترونية التي تنقل من مديرية البطاقة الوطنية إلى مديرية شؤون الجوازات، وهذا سيساعد في القضاء على نمط من الاجرام المعلوماتي الذي يستعير إجرامه من تقنيات الأنظمة، واساليبها، فيصطدم بصعوبات ناجمة عن الطبيعة الخاصة، والخصائص التقنية الفريدة للوسائل المعلوماتية، الامر الذي سيساهم في توفير الحماية للمعلومات والبيانات المثبتة على المحررات الالكترونية(٢).

ثانياً: حرية تداول ألمعلومات المدنية المثبتة بالنظام الإلكتروني للبطاقة الوطنية، حيث إن ضابط الجوازات أو موظف الجوازات حال أداء الخدمة لإصدار الجواز الالكتروني ليس في حاجة إلى أن يطلب من المواطن جلب معلومات إضافية عن الوقائع المدنية المتعلقة به، فبالإمكان الحصول على تلك المعلومات عن طريق الحاسب، وهذا ما يطلق عليه التدقيق الإداري للبيانات.

ثالثاً: إن توفير قاعدة بيانات بين مديرية شؤون الجوازات ومديرية شؤون البطاقة الوطنية، يؤدي الى منطلق مفاده، إن ضابط الجوازات أو موظف الجوازات يستطيع أن يتخذ قرارات إدارية سريعة بعيداً عن الروتين الإداري.

رابعاً: الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي بصورة كافة، والقضاء على البيروقراطية في العمل الإداري، والتي كانت وما زالت أحد الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق(٣).

المبحث الثاني

الأحكام القانونية لجواز السفر الإلكتروني

إن ممارسة المواطن العراقي لحريته في التنقل والسفر، تكون من خلال حصوله على جواز السفر الإلكتروني، وأن عملية حصوله على هذا الجواز يتم عن طريق وجود تنظيم قانوني يستند إلى أسس وأركان، بشكل يتفق وأهمية هذا الجواز، فينبغي أن تكون هناك جهة إدارية تتولى إصدار جواز السفر الإلكتروني، وإجراءات تضعها هذه الجهة وفق تعليمات وضوابط معينة ينبغي على المواطن اتباعها من أجل إصدار جواز السفر الإلكتروني له، فضلا عن توافر شروط معينة يقتضي توافرها في من يريد الحصول على جواز السفر الإلكتروني، من جانب آخر فأن التطور الحاصل في مجال جواز السفر الإلكتروني ينبغي أن يقابله تطور في النصوص القانونية الخاصة بهذا الجواز، فهو ليس مجرد تغيير لنظام جواز السفر من الورقي إلى الإلكتروني، وانما هناك تحديات ستواجه تغيير هذا النظام يقتضي إيجاد الحلول لها، وكذلك هناك تطلعات تأمل الحكومة العراقية تحقيقها من خلال تغيير هذا النظام، وبناءً على ما سبق سنتناول هذا المبحث من خلال الآتي:-

المطلب الاول

الأحكام القانونية الخاصة بإصدار جواز السفر الإلكتروني

إن إصدار أي مستند أو وثيقة رسمية ينبغي أن يتم من خلال جهة إدارية تحددها الدولة العراقية، وهي بدورها " الجهة الإدارية " تتولى وضع إجراءات خاصة ينبغي على من يريد الحصول على المستند أو الوثيقة الرسمية اتباعها، كما أن هناك شروط معينة ينبغي تحققها لكي يتم اصدار جواز السفر الإلكتروني بشكل قانوني سليم ،وبما أن الجواز يعتبر مستند رسمي الكتروني مهم ،ويمنح المواطن العراقي صفة قانونية معينة، ينبغي أن تتولى إصداره جهة إدارية تتمتع بالإمكانية والقدرة والكفاءة على ممارسة مثل هذا الاختصاص بشكل يتفق وأهمية هذا المستند الرسمي، ومن خلال ما سبق سنتناول هذا المطلب بالشكل الآتي:-

الفرع الاول

الجهة الإدارية المختصة بإصدار جواز السفر الإلكتروني وإجراءاتها

لغرض التعرف على الجهة الإدارية صاحبة الاختصاص بإصدار جواز السفر الإلكتروني في العراق، والإجراءات التي وضعتها من أجل إصدار هذا الجواز ، سنقسم هذا الفرع وفقا للآتي:-

أولاً: الجهة الإدارية المختصة بإصدار جواز السفر الإلكتروني: إن الأصل في إصدار جوازات السفر يكون من اختصاص السلطة التنفيذية متمثلتاً بوزارة الداخلية، فقد جعل المشرع العراقي من ضباط الجوازات الجهة صاحبة الإختصاص الأصيل في صدار جوازات السفر، وهم وفقا للمادة (١/ رابعا) من قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، كل من مدير الجوازات وضباطها وموظفيها ومن يخوله وزير الداخلية صلاحية اصدار مستندات جوازات السفر، وفقا لهذا القانون[١] .

وبذلك فإن المشرع العراقي يكون قد أسند هذا الاختصاص لكل من يحمل رتبة ضابط، وكذلك موظفي وزارة الخارجية العراقية الممنوحين سلطة ضابط جوازات، مهمة إصدار جوازات السفر الإلكترونية، ويعود السبب في منح إختصاص جوازات السفر الإلكترونية إلى وزارة الداخلية، لكونها الجهة الأقرب والاقدر على تنظيم جوازات السفر الإلكترونية، هذا فيما يتعلق بداخل العراق، أما بالنسبة للسفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية، فهي التي تتولى مهمة إصدار جوازات السفر الإلكترونية للعراقيين المقيمين خارج العراق كلاً حسب الدولة المقيمين فيها في الدول التي تتواجد هذه الممثلات فيها[١].

ومما تقدم يتضح أن المشرع العراقي قد حدد الجهة الإدارية المختصة بإصدار جوازات السفر الإلكترونية متمثلتاً بمديريات شؤون الجوازات المرتبطة بوزارة الداخلية، التي خولها القانون سلطة إصدار جوازات السفر، وهذا يعني إن سلطة الإدارة في منح جواز السفر الإلكتروني وسحبه، تعني

قدرتها على إصدار القرارات الإدارية، ومن بينها القرار الصادر بمنح جواز السفر الإلكتروني وسحبه، والتي في مضمونها تعتبر أوامر إدارية صادرة من جهة مختصة بإصدار هذا النوع من القرارات، إلا وهو جواز السفر الإلكتروني، وذلك لغرض ممارسة حق وحرية شخصية كفلها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، إلا وهي حرية السفر[٢]، والإدارة وهي تقوم بعملها في إصدار جوازات السفر الإلكترونية تستند إلى قانون جواز السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ والذي جاء فيه : (٢-..... ثانيا: ترتبط مديرية الجوازات بوزارة الداخلية وتتولى إصدار جوازات السفر بجميع انواعها)، وبذلك يتضح السند القانوني الذي يخول الإدارة سلطة إصدار قرارات منح جوازات السفر الإلكترونية ورفضها وسحبها، وسلطة الإدارة هذه مقيدة بمبدأ المشروعية الذي يقضي بخضوع جميع السلطات الإدارية للقانون في جميع

قراراتها، وبذلك فإن أي قرار يخرج عن نطاق المشروعية يكون مصيره الإلغاء[١].

ثانياً: إجراءات التقديم على جواز السفر الإلكتروني: ينبغي على المواطن العراقي الراغب بالحصول على جواز السفر الإلكتروني العراقي، إتباع الإجراءات التالية : -

١- حجز موعد لتقديم طلب الجواز الإلكتروني من خلال الرابط الالكتروني الآتي (https://epp.iq/home)، أو من خلال تحميل تطبيق جواز السفر على الهواتف الذكية من تطبيق كوكل بلي.

٢- يتم الحجز من خلال إدخال المعلومات الآتية " الاسم الرباعي واللقب، رقم الهاتف، العنوان، اسم المحافظة ومركز التقديم، الرقم الوطني التابع للبطاقة الوطنية ".

٣- اختيار نوع الجواز هل هو " جواز سفر عادي، جواز سفر خاص، جواز سفر دبلوماسي، جواز سفر للخدمة"، ومن ثم اختيار نوع الاصدار هل هو" اصدار لأول مرة، لتجديد الجواز، اصدار البدل

للجواز المفقود، اصدار البدل للجواز التالف".

٤- يتم اختيار موعد المراجعة بحسب التواريخ المتاحة في الرابط او التطبيق، ومن ثم تأكيد الحجز والضغط على انتهاء، وسيتم تثبيت الحجز من خلال رسالة نصية على الهاتف الخاص للمتقدم، وتجدر الإشارة إلى أن الطلب يدعم اللغات العربية والكردية والإنكليزية.

- يتم مراجعة دائرة الجوازات التي تم الحجز عليها وحسب منطقة السكن في الموعد المحدد له في النظام، مستصحبا معه كافة المستمسكات الثبوتية إضافة إلى الاستمارة التي ملئت مسبقا وتسلسل الحجز، وبالنسبة للمقيمين في الخارج عليهم التوجه إلى القنصلية العراقية[٢].

٦- يكون واجب موظف الاستعلامات هو التأكد من المواطن، واعطائه رقما من جهاز نظام الطابور "Q- system" ويطلب منه الجلوس في غرفة المراجعين لانتظار دوره.

٧- عند ظهور رقم التذكرة الخاصة بالمراجع ينتقل إلى ضابط الجوازات أو الموظف المختص لمطابقة بياناته من خلال قراءة باركود الاستمارة والمستمسكات والتقاط المعرفات الحياتية " صورة الوجه، قزحية العين، البصمات العشرة "، وعند الانتهاء يتم تمرير المعاملة إلى المحاسب.

٨- يحصل المراجع على وصل الاستلام من المدير أو الوكيل بعد المصادقة النهائية على المعاملة وإرسالها

إلى مركز البيانات الرئيس مثبت فيه موعد استلام جواز السفر الالكتروني، والذي يكون في نفس اليوم أو اليوم الذي يليه.

٩- يكون الجواز معتمدا ونافذا لمدة ثمان سنوات من تاريخ إصداره، وبالنسبة لمن هم دون خمسة عشر سنة يكون نافذا لمدة أربع سنوات من تاريخ إصداره[١].

١٠- الخدمات التي تم توفيرها :

أ- توفير " مركز خدمة الجمهور" عبر الاتصال على الرقم "٥٥٤٤" للإجابة على كافة الاستفسارات.

ب- توفير خدمة " المنظومة المتنقلة " لإصدار الجواز من المنزل بالنسبة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

ج- توفير خدمة " توصيل الجواز الإلكتروني إلى المنزل " بالنسبة للمواطنين الراغبين بذلك، وعند اختيار هذه الخدمة تضاف ٢٥٠ الف دينار عراقي لرسوم الجواز الإلكتروني والتي هي ٩١ الف دينار عراقي.

د- توفير خدمة التقديم على الجواز الإلكتروني واصداره وطباعته وتسليمه للجالية العراقية بنفس اليوم في الخارج، من خلال القنصليات في الخارج[٢].

١١- يكون لمحكمة تحقيق الكرادة الاختصاص في نظر قضايا فقدان وتلف جوازات السفر الإلكترونية النافذة المفعول، أما بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج فعليهم إبلاغ السفارة العراقية من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية[٣].

الفرع الثاني

شروط إصدار جواز السفر الإلكتروني

ألزم المشرع العراقي مديرية شؤون الجوازات بإصدار جوازات السفر الإلكترونية لمن يرغب بالحصول عليها بعد توفر مجموعة من الشروط تم تحديدها في قانون جوازات السفر رقم(٣٢) لسنة ٢٠١٥، ونظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١، وهذه الشروط هي: -

أولاً: من أهم شروط منح جواز السفر الإلكتروني هو أن يكون الشخص الراغب بالحصول عليه عراقي الجنسية[١]، إلا أن المشرع العراقي استثنى من هذا الشرط بعض الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية العراقية، فأجاز لرئيس مجلس الوزراء، ولمقتضيات المصلحة العامة منح الأشخاص غير العراقيين المتواجدين في العراق جوازات سفر عراقية، وسحبها منهم اذا اقتضاء الأمر ذلك بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء العراقي[٢].

ثانياً: يشترط في منح جواز السفر الإلكتروني أن يكون العراقي الراغب بالحصول عليه قد بلغ السن القانوني، وهو الثامنة عشر من العمر، ولكن مع ذلك نجد أن المشرع العراقي قد وضع استثناء على هذا الشرط بالنسبة لمن هم دون هذا السن ويرغبون بالحصول على جواز السفر الإلكتروني، فأجاز إصدار جواز السفر لهم، وعلق حصولهم على الجواز بموافقة الولي أو الوصي عليهم، وذهب المشرع العراقي إلى ابعد من ذلك، فأجاز في حالة غياب الولي أو الوصي منحهم الجواز بعد تقديم طلب إلى محكمة الاحوال الشخصية أو محكمة المواد الشخصية يتعلق بالموافقة على إصدار جواز السفر لهم[٣] .

ثالثاً: من الشروط الأخرى التي أقرها المشرع العراقي لمنح جواز السفر الإلكتروني، هي عدم سبق حصول الشخص على جواز سفر نافذ المفعول من نفس النوع ، وإلا سنكون أمام حالة تعدد جواز السفر للعراقي، أما إذا لم يكن جواز السفر من نفس النوع، ففي هذه الحالة بالإمكان إصدار أكثر من جواز سفر نافذ المفعول للشخص نفسه[٤].

رابعاً: من شروط منح جواز السفر الإلكتروني، هي أن لا يكون العراقي الراغب بالحصول على جواز السفر محكوم عليه بحكم قضائي بات، على أن يتم منحه الجواز بعد رفع المنع عنه من القضاء، باعتباره الجهة التي أصدرته[٥].

خامساً: من الشروط الأخرى لمنح جواز السفر الإلكتروني، عدم إصابة الشخص الراغب بالحصول على الجواز بالجنون، مالم يكن الغرض من سفره هو العلاج، وأن يكون برفقة وليه الشرعي[٦] .

المطلب الثاني

الأحكام القانونية الخاصة بنظام جواز السفر الإلكتروني

بين الواقع والتطلعات

على الرغم من الإيجابيات التي يتمتع بها نظام جواز السفر الإلكتروني، إلا أن الاعتداءات التي يتعرض لها والتي تمس بسرية وسلامة المعلومات الشخصية لحامل الجواز باتت اخطر مما كان عليه الحال بالنسبة لجواز السفر العادي الورقي، وذلك يرجع إلى الإساءة المتعمدة للتكنولوجية المتطورة من قبل بعض العابثين، للوصول إلى معلومات المواطن والتجسس عليها أو التعرض لها أثناء استعمالها أو انتقالها، وهذا يحتاج إلى وضع احكام قانونية خاصة أو تعديل الأحكام القانونية القائمة لمواجهة هذه المخاطر الاجرامية، وعدم الاكتفاء بالنصوص القانونية القائمة حالياً[١]، من جانب آخر فأن نظام جواز السفر الإلكتروني كأي نظام يمر بتحديات البعض منها يحتاج إلى معالجات قانونية للحد من هذه التحديات، كما إن هناك تطلعات تأمل الحكومة العراقية تحقيقها للوصول إلى الفائدة المرجوة من هذا النظام، وهذا يحتاج إلى وضع غطاء قانوني سليم يواكب التطور التكنولوجي الحاصل لجواز السفر الإلكتروني، وبناءً على ما سبق سنتناول هذا المطلب من خلال الآتي:-

الفرع الأول

الأمن المعلوماتي لنظام جواز السفر الإلكتروني

يمر مفهوم الأمن المعلوماتي بمراحل عدة أدت إلى ظهور ما يسمى بأمنية المعلومات والبيانات، حيث كانت الحواسيب هي كل ما يشغل العاملين في اقسام المعلومات، وكان همهم هو كيفية تنفيذ

البرامج والايعازات، ولم يكونوا مشغولين بأمن المعلومات بقدر انشغالهم بعمل الاجهزة، وكان مفهوم الأمنية يدور حول تحديد الوصول أو الاطلاع على البيانات من خلال منع الاشخاص بالتلاعب في الاجهزة، وادى إلى ظهور مصطلح أمن الحواسيب وقواعد البيانات، نتيجة للتوسع في استخدام اجهزة الحاسوب وما تؤديه من منافع تتعلق بالمعالجة لكم كبير من البيانات تغير الاهتمام ليمثل السيطرة على البيانات وحمايتها[٢].

ومن أهم عوامل تحقيق أمن المعلومات لمنظومة جواز السفر الإلكتروني هي السرية والسلامة بالنسبة للبيانات وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمستخدم، والمقصود بالسرية هنا هي السرية أو الموثوقية، وتعني التأكد من إن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من قبل اشخاص غير مخولين بذلك.

أما السلامة فهي ضمان عناصر أمن المعلومات كلها أو بعضها يعتمد على المعلومات محل الحماية، كالبيانات الشخصية المثبتة على نظام جواز السفر الإلكتروني، واستخداماتها، وعلى الخدمات المتصلة بها، فليس كل المعلومات تتطلب السرية وضمان عدم الافشاء، وليس كل المعلومات بذات الأهمية من حيث الوصول لها أو ضمان عدم العبث بها[١].

والأمن المعلوماتي هو أحد وسائل وضمانات حماية البيانات الشخصية في مجال المعلوماتية، إذ هي استراتيجية ذات طبيعة تقنية تتصل بتأمين الدخول إلى البيانات أو معالجتها أو نقلها الكترونياً، وإن استخدام الآمن المعلوماتي من قبل المؤسسات، وبنوك المعلومات اكثر منه من قبل الافراد، وتهدف سياسة الأمن المعلوماتي إلى اولاً: تعريف المستخدمين والإداريين بالتزاماتهم وواجباتهم لحماية نظم الكمبيوتر والشبكات وكذلك حماية المعلومات والبيانات الشخصية وغير الشخصية في مراحل ادخالها ومعالجتها وتخزينها ونقلها واعادة استرجاعها، وثانياً: وضع اليات وتدابير لمكافحة تسريب المعلومات او الدخول غير الامن لها من خلال البرامج الالكترونية التي تدعم تلك الحماية للبيانات الشخصية، وثالثاً: وضع استراتيجية لخصوصية البيانات الشخصية وعدم تعرضها لخطر الافشاء

بالإضافة لسلامة المحتوى" يقصد بها إن البيانات محل الحماية بيانات صحيحة لم يتم تعديلها أو العبث بها أي لم يتم تدميرها أو اتلاف لمحتوى المعلومات عن طريق التدخل غير المشروع"[٢].

ومن ناحية قانونية إن أمن المعلومات هي محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى وتوفر المعلومات ومكافحة انشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة وهو هدف وغرض تشريعات حماية المعلومات من الانشطة غير المشروعة وغير القانونية، والتي تستهدف المعلومات ونظمها.

وأمن المعلومات لا يتحقق إلا من خلال توفير الحماية المتكاملة لقطاع المعلومات، ويتخذ الأمن المعلوماتي انماط عدة، كالأقفال والحواجز والغرف المحصنة والحماية الشخصية، وهي تلك التي تتعلق بالموظفين العاملين على النظام التقني المعني للجواز الالكتروني من حيث تحديد وسائل التعريف الخاصة بكل منهم، وتحقيق التدريب والتأهيل للمتعاملين بوسائل الآمن إلى جانب الوعي بمسائل مخاطر الاعتداء على المعلومات والحماية الادارية، أي سيطرة الإدارة على إدارة نظم المعلومات وقواعدها مثل التحكم بالبرمجيات الخارجية والاجنبية عن طريق المنشأة والاشراف والرقابة والمتابعة والحماية المعرفية، كالسيطرة على اعادة انتاج المعلومات وعلى عملية اتلاف مصادر المعلومات الحساسة والخاصة[٣].

ويرى الباحث إنه على المشرع العراقي أن يتدخل بالنص على المعلومات وخاصة الموجودة في بنوك المعلومات سواء الخاصة أو التابعة للدولة، فنظام جواز الفسر الإلكتروني يعتبر من بنوك المعلومات، التي يلزم حماية ما بداخله، وتجريم الاعتداء عليه أو اتلافه أو التلاعب به بتغييره أو تزويره أو افشاء الاسرار والعبث بها، من خلال وضع تنظيم قانوني يبين آلية الدخول والتعديل بالإضافة أو الحذف.

الفرع الثاني

تحديات نظام جواز السفر الإلكتروني وتطلعاته

قبل الخوض في غمار التحديات التي تواجه تطبيق الأسلوب الإلكتروني للجواز الالكتروني من قبل الإدارة في تسيير المرفق العام، والتطلعات التي تسعى الى تحقيقها، لابد من الإشارة إلى أن تنفيذ الحكومة الإلكترونية للجواز الالكتروني يمر بمراحل رئيسة هي:-

١- توفير البنية التحتية التي تكفل ضمان سرية إنجاز المعاملات، لتوفير الأمان على التعاملات التي يكون متلقي الخدمة طرفاً فيها، وذلك يتطلب وجود شبكة اتصالات حديثة، تمتاز بسرعة نقل المعلومات مع المحافظة على سلامة المعلومات وسريتها.

٢- اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها كأداة رئيسة في يد الإدارة لإنجاز مهام الجهاز الإداري ووظائفه، مع الحرص على تحديثها باستمرار، مما سيترتب عليه تقليل التعامل بالنماذج اليدوية، والتعامل بالنماذج الإلكترونية .

٣- تفعيل الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، لما للقطاع الخاص من دور رئيسي في إخراج فكرة التحول الإلكتروني للحكومات إلى حيز الوجود، وإسهامه في تفعيل ودعم التطبيقات التي تستخدمها الحكومات على الصعيد الإلكتروني.

٤- إيجاد مركز اتصال معلومات وطني موحد يتجسد دوره في تسهيل الحصول على الخدمة، علاوة على تأهيل وتدريب ضباط وموظفي القطاع العام الذين يعتبرون المحرك الأساسي للإدارة في ممارسة أعمالها على نحو يكفل معرفتهم وقدرتهم في التعامل مع تقنيات الاتصال الحديثة[١].

أولاً: التحديات التي تواجه تطبيق نظام جواز السفر الالكتروني: من الثابت عملياً أن يواجه الإنسان التحديات

في أي مجهود، ولكي يصل الإنسان إلى مراده، يجب عليه أن يتجاوز تلك العقبات من خلال بذل الجهود التي تضمن تجاوزها، والتي ترمي بنفسها أمام طريق التطور والتغيير نحو الأفضل، والذي

تُعتبر المقياس لمستوى نجاح أو فشل تجارب الأداء، ومن هنا سيظهر في وجه تطبيق الجواز الالكتروني عدة أنواع من التحديات، يمكن إجمالها على النحو الآتي: -

١- **التحديات المالية:** إن البدء بمشروع مثل مشروع جواز السفر الإلكتروني يحتاج إلى نفقات ودعم مالي كبير، فهو يحتاج إلى أجهزة ومعدات تقنية متطورة، فضلا عن صيانة لهذه الأجهزة بجميع انواعها، إضافة إلى أدوات وقطع غيار لها، وهذا الأمر سيكون مكلف جدا، وفي حال تأخر وصولها فإن الأمر سيؤدي إلى عرقلة وتأخير إنجاز معاملات المواطنين بحصولهم على جوازات السفر، فضلا عن ذلك فهو يحتاج إلى إدخال عدد من الموظفين العاملين في مديرات جوازات السفر في مختلف المحافظات إلى دورات تدريبية على كيفية استخدام هذه الأجهزة، وهذا الأمر يحتاج إلى تخصيصات مالية، أضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف استخدام شبكة الإنترنت ونصب ابراج لها[١]، هذا من ناحية، من ناحية أخرى فأن استخدام هذا النظام سيكون مكلف على المواطن العراقي، إذ أن كلفة جواز السفر الإلكتروني هي ٩١ الف دينار عراقي، في حين أن كلفة جواز السفر العادي الورقي هي ٢٥ الف فقط

٢- **التحديات الإدارية:** تتركز هذه التحديات على عدم وجود خطط استراتيجية تتوائم مع حاجات الإدارة المتنوعة، بالإضافة إلى عدم وجود توازن بين تلك السياسات، حيث يُعزى هذا النقص والقصور إلى تعدد الإدارات الحكومية وكثرتها، وعدم وجود خطة سياسة شاملة متكاملة، يتخللها غياب التنسيق الحكومي في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم وهيكلة للعملية الإدارية التي تمارسها سائر إدارات الدولة[٢].

٣- **التحديات التقنية:** إن من الركائز الأساسية لتطبيق الجواز الإلكتروني هو توفير البنية التحتية المناسبة والملائمة، إذ يُعتبر الحاجز الإلكترونية المتعلق في توفير تلك البنية من المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، خاصةً وإن العراق يعتبر من الدول التي لا تمتلك صناعات تقنية حديثة، أو من الدول النامية التي تنصرف اهتمامها إلى توفير الاحتياجات الأساسية مثل الكهرباء،

والماء والصحة وغيرها، حيث تواجه هذه الدول تحدي قلة الموارد المالية أو الاستثمارات التي من شأنها إيجاد التقنية المعلوماتية، بالإضافة إلى الافتقار للخبرات اللازمة في التقنيات الحديثة، فضلاً عن ذلك هناك تحدي تقني آخر يتعلق ببطء نظام جواز السفر الإلكتروني، ويرجع ذلك إلى قلة الموظفين أصحاب الخبرة في هذه التقنية، وكثرة الأجهزة فكل الأجهزة تعمل معاً، وفي حال توقف أحدها تتوقف المنظومة بالكامل[١].

٤- **التحديات القانونية:** إن إطلاق مشروع جواز السفر الإلكتروني لا يحتاج فقط إلى أجهزة ومعدات تقنية متطورة ونفقات مالية فقط، وانما ينبغي أن تكون هناك تشريعات قانونية تواكب هذا التطور التكنولوجي في مجال جوازات السفر، فينبغي أن تكون هناك بيئة عمل إلكترونية محمية وفقا لأطر قانونية حديثة، فهناك مثلاً غياب للتشريعات القانونية التي تجرم الاختراق الالكتروني، وتخريب برامج جواز السفر الإلكتروني، وتحدد عقوبات رادعة لذلك، فضلاً عن التشريعات المتعلقة بحماية حق الخصوصية وغيرها من التشريعات[٢]، فنحن على الرغم من تحديث جواز السفر من النظام الورقي إلى النظام الالكتروني، إلا أننا لا زلنا نعتمد على التشريعات القانونية الخاصة بجواز السفر العادي الورقي، متمثلتاً بقانون جوازات السفر العراقي رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، ونظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١، دون أن يطرأ عليها أي تعديل قانوني أو أضافة تعليمات .

٥- **تحديات الجمهور الإلكتروني:** يقصد بهذه التحديات إمكانية إيجاد جمهور يتحلى بالوعي المعرفي في تقنيات المعلومات وسبل استخدامه، وينبع هذا التحدي عند تطبيق الحكومة الإلكترونية من حداثة هذه التقنيات بالنسبة لكثير من الدول التي تُصنّف في إطار الدول النامية، والتي تعاني من الأمية الرقمية، إذ يُعزى ذلك لسبب تأخر هذه الدول في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، مما خلق هوة وفجوة رقمية بين تلك الدول وبين الدول المتقدمة، فالوعي المعلوماتي يعتمد وبشكل أساسي على البيئة المعرفية للمتلقي، فهي عبارة عن تلك المهارات التي من خلالها يتم حل المشكلات المعلوماتية المتمثلة

في الاستفسارات، أو طلب معلومات أو بيانات حول موضوع ما[٤]، لذلك فأن الكثير من المواطنين في العراق، سيلجأون إلى الحصول على جواز السفر العادي الورقي، ويتبعون نظام تقديم المستمسكات بشكل يدوي والرجوع إلى المعقبين لإجراء المعاملات لهم. ومن هنا نخلص إلى أن جميع هذه التحديات تدور في فلك واحد، لما لها من ارتباط وثيق فيما بينها، الأمر الذي يتطلب تحرك الإدارة المختصة بأصدر جوازات السفر الالكترونية بشكل متناسق ومنظم، لمعالجة هذه التحديات بشكل جذري متسلسل، من خلال نظرة علاجية شاملة.

ثانياً: التطلعات من نظام جواز السفر الإلكتروني: إن التطلعات التي تأمل الحكومات تحقيقها تكمن في الفوائد المرجوة من تطبيق الخدمة العامة لجواز السفر الإلكتروني في جميع نشاطاتها، فقد واكب هذا التطور التغير الذي طرأ على دور الدولة وتحوله من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث، الذي يتعلق بدور الدولة ووظيفتها، فقد أصبحت الحكومات تتسابق على الصعيد الاقتصادي، وتقدم التسهيلات لجلب الاستثمارات والمشاريع التجارية الكبرى من أجل تخفيف حدة وتيرة التكاليف والمسؤوليات المرمية على عاتقها، وهذا يتطلب أفضل مستوى من الخدمات، ومن المعروف أنه كلما ازداد توجه الدول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال، زاد تطلع المواطنين ومتلقي الخدمة، وازدادت آمالهم نحو تحقيق الأفضل في تقديم الخدمات بطريقة مريحة أكثر، بالإضافة إلى التخلص من مظاهر البيروقراطية في أداء العمل[١]، وبناءً على ما تقدم يمكننا القول بأن التطلعات جراء تطبيق مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة/مديرية شؤون الجوازات لخدمة الجواز الالكتروني يكمن في فوائد وأهداف هذه الخدمة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:-

١- إحداث تغيير في الإجراءات الحكومية المتبعة، مثل توفير خدمات بصورة أسرع، وبكلفة أقل، من خلال استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.

٢- زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمات للبحث يسمح في الحصول على الخدمة في أي وقت طوال

اليوم، دون الالتزام بساعات العمل الرسمية المحددة، وذلك يعود للخصائص التي تتمتع بها وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، حيث يستطيع متلقي الخدمة الولوج إلى الشبكة المعلوماتية، أو استخدام الوسائل الإلكترونية مثل الفاكس أو التلكس في أي وقت، دون تقيّده بأوقات العمل الرسمي، وأيضاً يتلقى الخدمة بكل يسر وسهولة، مع إمكانية توفر خدمة الدفع الإلكتروني.

٣- وضع خارطة للطريق التي يجب أن يسلكها متلقي الخدمة قبل الذهاب للإدارة من خلال معرفة الوثائق المطلوبة، والرسوم المقررة، والوقت المطلوب لإنجاز المعاملة أو الخدمة.

٤- ولادة أسلوب جديد مُحسّن في إدارة مرافق الدولة، وتقديم الخدمات لمتلقيها، تُرضي المستخدمين وتُلبي حاجاتهم، وتقدم لهم الكثير بطريقة مبتكرة أقل تعقيداً، مما يبرز الرضى عندهم، الأمر الذي يترتب معه تعزيز الشعور بالثقة بين متلقي الخدمة وإدارات الدولة[٢].

الخاتمة

بعد أن وصلنا الى نهاية بحثنا الذي جاء بعنوان " النظام القانوني لجواز السفر الإلكتروني في العراق"، ينبغي علينا أن نبين أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، والتي بدورها تقودنا إلى بعض المقترحات، وذلك من خلال الفقرتين الآتيتين:-

أولاً: الاستنتاجات:

١- يعتبر جواز السفر الإلكتروني العراقي النموذج الحديث والمتطورة في مجال جوازات السفر، الذي أطلقته الحكومة العراقية، فهو يمثل انتقاله للعمل من النظام الورقي إلى النظام الالكتروني، ويتوافق مع المواصفات والمعايير الدولية التي وضعتها منظمة الطيران المدني " الايكاو"، ويحتوي على العديد من التقنيات الإلكترونية الحديثة، التي تساعد على تسهيل حركة المسافرين العراقيين داخل البلد

وخارجه بسلاسة وأمان، وقد تم تكليف وزارة الداخلية/مديرية الاحوال المدنية والجوازات والإقامة/مديرية شؤون الجوازات مهمة إصداره ووضع الإجراءات اللازمة لذلك.

٢- ما يميز جواز السفر الإلكتروني عن الجواز العادي الورقي، هو وجود شريحة ذات لون ذهبي، توجد أسفل الغلاف الخارجي لجواز السفر الإلكتروني بجميع انواعه المختلفة، تحتوي على جميع المعلومات الشخصية لحامل الجواز الإلكتروني.

٣- يرتبط جواز السفر الإلكتروني بالبطاقة الوطنية بعلاقة قانونية وتقنية وثيقة، فكلاهما يعتبران من المحررات الالكترونية الرسمية المهمة بالنسبة لمن يحملهما، لكونهما يثبتان شخصيته، كذلك لا يمكن الحصول على جواز السفر الإلكتروني مالم يتم تقديم مستمسك البطاقة الوطنية، نظراً لكون المعلومات الموجودة في هذه البطاقة سيتم استخدامها في جواز السفر الإلكتروني.

٤- على الرغم من التطور التكنولوجي الذي حصل في مجال جوازات السفر في العراق، إلا أننا لم نجد أي تطور في المجال القانوني، إذ جاءت التشريعات القانونية الخاصة بجواز السفر العراقي بنصوص قانونية قاصرة عن معالجة أو مواكبة المستجدات التي طرأت على جواز السفر العراقي من برامج إلكترونية حديثة.

٥- يواجه نظام جواز السفر الإلكتروني في العراق العديد من التحديات أبرزها، أنه نظام مكلف من الناحية المادية سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للمواطن، كما إنه يواجه العديد من التحديات أو المشكلات التقنية.

ثانياً: المقترحات:

١- نقترح على وزارة الداخلية / مديرية الأحوال المدنية والجوازات الإقامة، أن تقوم بإصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ نظام جواز السفر الالكتروني، بعد رفعها إلى وزير الداخلية، لغرض إصدار بيان بصددها .

٢- نقترح على مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة / مديرية شؤون الجوازات في العراق، الاهتمام بالبنية التحتية والتكنولوجية والبشرية والإدارية، وتوفير نظم اتصالات فعالة لنقل البيانات بين دوائر البطاقة الوطنية ودوائر شؤون الجوازات في جميع المناطق، وتوفير الميزانية الكافية لها، ووضع استراتيجية شاملة تدعم كافة الموظفين في مواجهة المشاكل اثناء عملهم.

٣- نقترح تخصيص ضابط ارتباط من البطاقة الوطنية، في مديريات شؤون الجوازات، يكون عمله قراءة البطاقة الوطنية في حالة عدم قراءة البيانات أو في حالة وجوب الحصول على معلومات قيدية أكثر عن المواطن العراقي طالب الحصول على جواز السفر الإلكتروني.

٤- لاحظنا إن آلية العمل بجواز السفر الإلكتروني هي أن يذهب طالب الحصول على الجواز إلى حاسبة ضابط التدقيق، وبعدها إلى مسؤول الحسابات، وبعد ذلك إلى حاسبة المدير، لغرض اعطاء تصريح بطبع الجواز، إذ ثبت من خلال الواقع العملي أن حاسبة المدير لا تستطيع تعديل البيانات في حالة الخطأ، الأمر الذي يتسبب في تضمين مسؤول التدقيق الاول مبلغ الجواز، وهذا يتكرر بسب الزخم أو سرعة الانجاز، لذا نقترح أن تكون لحاسبة المدير دور في تصحيح المعلومات ومعالجة حالة الخطأ.

٥- نقترح اعتماد نظام جواز السفر الإلكتروني في العراق على الكاميرات ذات الكفاءة العالية، وذلك لغرض إظهار شخصية المواطن بدقة عالية من خلال استخدام أحدث الوسائل الالكترونية الحديثة في

مجال التصوير، لاسيما وإن جواز السفر الإلكتروني يعتبر واجهة المواطن العراقي في دول العالم المختلفة.

٦- نقترح خفض تكاليف إصدار جواز السفر الإلكتروني العراقي، مراعاة لظروف بعض المواطنين من أصحاب الدخل المحدود.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب القانونية

١. احمد انور بدر، مجتمع المعلومات الكوني ومشكلات الخصوصية وامن المعلومات، دار الثقافة العلمية، الاسكندرية،١٩٩٧.
٢. ايهاب فوزي السقا، جريمة التزوير في المحررات الالكترونية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية،٢٠٠٨.
٣. د. خليفة محمد عبد البر، حرية تداول المعلومات كوسيلة للرقابة على أعمال الإدارة ، ط١،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨.
٤. سعد عاصم عبد المطلب حسنين، الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية،ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠١٨.
٥. د. عاصم جابر، الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون الممارسة، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠٠.
٦. د. عباس العبودي، تحديات الاثبات بالمستندات الالكترونية ومتطلبات النظام الالكتروني لتجاوزها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.

٧. د. علاء حسين التميمي، المستند الالكتروني(عناصره وتطوره ومدى حجيته في الاثبات المدني)، ط٢، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١١.

٨. د. عمر أحمد الهمشري، الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

٩. قحطان عدنان عويد العطار، الحماية الجزائية المحررات الإلكترونية الشخصية (البطاقة الوطنية وجواز السفر انموذجا)، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٢.

١٠. يونس عرب، دليل امن المعلومات والخصوصية،ج١، اتحاد المصارف العربية ،القاهرة،٢٠٠١.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١- أميمة تاج الملك، دور الرقمنة في الحد من البيروقراطية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، ٢٠٢٠.

٢- بن ساحة ميلود، آليات تطوير الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، ٢٠١٨.

٣- بلعيشة علي، الحماية الجنائية للمستند الالكتروني، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالحميد بن باديس،٢٠١٩.

٤- بور حلة سعيدة، الإدارة الالكترونية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،٢٠٢١.

٥- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية السياسة والإعلام، جامعة الجزائر،٢٠٠٧.

٦- سناء عبان، الحماية الجنائية للوثائق البيومترية الصادرة عن الجماعات المحلية في التشريع الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٩.

٧- ماجد عدنان احمد، النظام القانوني لجواز السفر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق ، جامعة تكريت،٢٠٢٢.

٨- محمد جلال حسن، قبول الاجنبي في إقليم الدولة (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق، جامعة الموصل،٢٠٠٦.

٩- مروة السيد حسن عماشة، الوعي المعلوماتي لدى طلاب الدراسات العليا(دراسة ميدانية على طلاب كلية الفنون)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة حلوان،٢٠١٦.

١٠- هشام عبد السيد صافي محمد، النظام القانوني لتعاقدات الإدارة الكترونياً(دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠١٤.

ثالثاً: البحوث القانونية

١- سوز حميد مجيد، الحماية القانونية للحق في خصوصية البيانات الشخصية في العراق، بحث مقدم الى مجلة دراسات قانونية وسياسية، السنة السادسة، العدد (١١)، كلية القانون، جامعة السليمانية.

٢- علي عبد العباس نعيم، تأملات في قانون الجوازات (دراسة تحليلية لقانون جوازات السفر العراقي رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ النافذ)، بحث مقدم إلى مجلة دراسات البصرة، السنة (١٢)، العدد(٢٥)، ٢٠١٧.

٣- د. علي لطفي، الحكومة الالكترونية بين النظرية التطبيق العملي، بحث مقدم إلى مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، الإدارة العامة الجديدة والحكومة الاكترونية،٢٠٠٧.

٤- د. منار عبدالمحسن عبدالغني، المواجهة الجنائية لجريمة تزوير جواز السفر، بحث منشور في مجلة كلية الامام الجامعة للعلوم الاسلامية، المجلد (١)، العدد(١)، ٢٠٢٢. ٥- المنافع المحصلة من المشاركة في دليل الإيكاو للمفاتيح العامة "PKD"، ورقة عمل مقدمة من مجلس الإيكاو، الجمعية العمومية – الدورة الاربعون، البند (١٤).

رابعاً: التشريعات

١. قانون جوازات السفر العراقي رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٥.

٢. قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

٣. نظام الاحوال المدنية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٤. ٤- نظام جوازات السفر العراقي رقم(٢) لسنة ٢٠١١.

٥- الامر الصادر من مكتب وزير الداخلية رقم (١٢٢) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٢.

خامساً: المواقع الإلكترونية

٤. رند الصالح، ما هو جواز السفر البيومتري؟، مقال منشور على الموقع الالكتروني " موضوع مسافر" عبر الرابط : (https://travel.mawdoo3.com) .

٥. د. زينة حازم الجبوري، جواز السفر الالكتروني وأثره على حركة الاجانب، مقال منشور على الموقع الالكتروني لكلية الحقوق، جامعة الموصل عبر الرابط:(https://uomosul.edu.iq/).

٦. مشاكل فنية تعيق عمل الجواز الالكتروني في العراق، تقرير منشور على موقع" روورداو" عبر الرابط: (https://www.rudawarabia.net).

٧. سارة جارالله ، إليك الفرق بين جواز السفر الدبلوماسي والخاص، مقال منشور على الموقع الالكتروني " موضوع مسافر" عبر الرابط : (https://travel.mawdoo3.com) .

٨. ما هي خطوات إصدار جواز السفر الإلكتروني؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني " سمعت بهذا " عبر الرابط : (https://simaetbhatha.).

٩. التقديم على الجواز الإلكتروني، مقال منشور على الموقع الإلكتروني" بوبة آور" عبر الرابط : (https://ur.gov.iq/index/show-eservice).

١٠. جواز السفر الإلكتروني : ما هو؟ وكيف يمكنني الحصول عليه؟، مقال منشور على الموقع الإلكتروني "" سمعت بهذا " عبر الرابط : (https://simaetbhatha.).

١١. جواز سفر عراقي، منشور على الموقع الالكتروني" ويكيبيديا " عبر الرابط: (https://ar.m.wikipedia.org).

١٢. مميزات الجواز العراقي الالكتروني، منشور على الموقع الرسمي للجواز الالكتروني العراقي عبر الرابط: (https://epp.iq).

١٣. الجواز الاليكتروني هل يعزز مكانة جواز الفر العراق؟ مقال منشور على الموقع الالكتروني" منتدى السياسات العامة" عبر الرابط: (https://ifpmc.org).

١٤. تاريخ الجواز العراقي، منشور على الموقع الرسمي للجواز الالكتروني العراقي عبر الرابط : (https://epp.iq/blog).

١٥. جواز السفر الالكتروني .... نافذة العراقيين على العالم، منشور على الموقع الالكتروني لجريدة الصباح عبر الرابط : https://alsabaah.iq/70037-.html .

المصادر الأجنبية:

1. Béla Gipp, Jöran Beel & Ivo Rössling, ePassport: The World's New Electronic Passport, Germany, 2007.p.11.

(https://epassport-book.com)

2. 14-E-Passport: All About the Electronic Passport(https://www.us-passport).

3. What Is a Biometric Passport?: https://www.handyvisas.com).

4. Biometric Passport—Full Guide 2023, (https://photoaid.com/blog).

5. What Are Biometric Passports?: (https://visaindex.com/blog).